الجزء الثالث المجلد الرابع والثلاثون

مجلة المجمع العلمي العراقي

رمضان المبارك ١٤٠٣ هـ
تموز ١٩٨٣ م

البيان

الدكتور
أحمد عبد الستار الجواري
(عضو المجمع)

-١-

ليس المراد بالبيان في هذا الباب ذلك العلم من علوم البلاغة الذي يعنى بأضرب الأساليب وأشكال التعبير وما تتميّز به في الوضوح والاتضاح ، او الغموض والإبهام ، والمواطن التي يحسن فيها هذا الأسلوب أو ذاك من أساليب الكلام .

وليس المراد بالبيان هنا أيضاً معناه اللغوي الذي يبتدر الذهن حين يطلق لفظه . ذلك معنى عام واسع رحب الدلالة كالذي أراده أبو عثمان الجاحظ حين أطلق على كتابه الذائع الصيت البيان والتبيين .

لكن المراد بالبيان هنا جزء من أجزاء الكلام يبين جزءاً آخر بيان حقيقة — كما يقال — لا على سبيل الوصف الذي يكشف وسمه أو وسم مايتعلق به ، وان يكن قريباً منه في موقعه من الكلام .

وهو إذن قرين الوصف ، وهو قسيمه من بعض الوجوه وإن يكن ينحط عنه في كونه لايرقى الى مرتبة الإسناد مثلما يرقى الوصف حين يكون خبراً .

وإن مما يؤخذ على نهج النحاة الأوائل أنهم اقتصروا في بحث الوصف خاصة على الوصف بالاسم ، فلم يُعنوا بالفعل حين يقع وصفاً — وهو الوصف

الإسنادي – بل إنهم لم يعرضوا لمعنى الوصفية في الخبر إلا لماماً حين قالوا إن الخبر لابد أن يكون فيه معنى الوصف . ولعل علة ذلك أنهم كانوا يجدون الإسناد مرتبة أسنى وأرفع من مرتبة الوصف .

والبيان في حقيقة أمره وغالب أحواله اسم ذات ، ليس فيه – كما في الوصف – معنى الحدث مقترناً بذات الفاعل أو المفعول إلا إذا كان الاسم المبيّن قد نقل عن وصف ، واستحال بعد النقل والاستعمال اسم ذات ، مثله في ذلك مثل الأعلام المنقولة عن الوصف كخالد وجميل وممدوح ونحو ذلك .

والبيان يوافق الوصف في أغلب أحواله ووظائفه وموقعه من الكلام ، ويخالفه في أمر واحد ، ذلك أن الوصف قد يقع – كما أسلفنا – موقع المسند ويكون عمدة في الكلام كالخبر والفعل ، والبيان لايقع هذا الموقع .

ولكنه يقع – كما يقع الوصف – تابعاً تارة ، ويقع في موقع الخلاف تبييناً لبعض حقيقة المبيّن تارة أخرى .

فهو إذن ضربان :

الأول هو البيان التابع . تقول حضر أخوك زيد .

فـ « زيد » بيان لـ « أخوك » جيء به ليدفع توهم أن الذي حضر من إخوتك هو زيد إن كان لك إخـــوة غيره . وهذا أيضاً هو البيان المطابق .

والثاني هو البيان غير المطابق.ووظيفته الكشف عن بعض حقيقة المبيّن سواء كان اسماً مفرداً مبهماً أم كان نسبة يراد تبيان الجانب المقصود منها .

تقول عندي أحـــد عشر كتاباً وقطعت اثني عشر ميلاً فتبيّن بعض حقيقة العدد – وهو بطبيعته مبهم – باسم جنس مما يصح أن يشتمل عليه .

وتقول : « طابت البلدة هواءً » و « كرم أهلها أخلاقاً » فكأن في الإسناد شيئاً من الإبهام أو ضرباً من العموم يراد كشفه ويقصد الى تخصيصه فيؤتى بهذا البيان ، ويقال له تبيين النسبة .

والنحاة يسمون هذا الضرب الثاني بالتمييز . وهذه تسمية – كما ترى – لاتوحي بوظيفة المسمى في الكلام ، ولا تنبيء بموقعه من التركيب ، ذلك أنهم ينصون على أن وظيفته إما بيان الذات المبهمة ويسمونه حينئذٍ التمييز الملفوظ ، وإما بيان النسبة ويسمونه التمييز الملحوظ . وكلاهما لاتقوم له في ذهن الدارس صورة واضحة أو موقع ماثل واضح المعالم ، بل لعل المدرس ، أو النحوي الممارس يعاني من غموض المصطلح وبهوت لونه مثلما يعاني الدارس على سواء . ويظل الدارس والمدرس في بلبلة من أمره ، يقذف بالغيب حين يصادف اسماً منصوباً يتردد بين الوصف والتبيين لاسم آخر متقدم عليه ، فلا يدري أيقول إنه حال أم يقول إنه تمييز . ومردّ ذلك إلى الخلط بسبب علامة الإعراب وهي الدليل الظاهر غير المرتبط في ذهنه بموقع اللفظ من التركيب ووظيفته المعنوية في الكلام .

–٢–

وأما البيان التابع فهو عند النحاة فرعان : الأول مايسمونه عطف البيان ، ولهم فيه مقالة مشهورة وهي أن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات . وهو كما نرى تبيين الاسم باسم آخر يكشف عن حقيقته ويدل على المقصود بخاصة من بين ما يحتمل العموم . وقد مرّ شيء من الكلام عليه . ولقد سموه أحياناً بياناً . (١) .

والثاني مايدعونه البدل ويعرّفونه بأنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ، ويقولون عنه إنه يأتي في الكلام على نية تكرار العامل وإنه على نية إسقاط المتبوع وإنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين :

ولو سألتهم أن يضربوا له مثلاً لما تجاوزوا ضرب المثل بما سمّوه عطف البيان .

(١) مغني اللبيب لابن هشام ج٢ ص ١٤٨ .

وواضح أن قولهم : هو التابع المقصود [1] بالحكم قول ينقض آخرُه أوّلَهُ ، لان التابع لايكون مقصوداً بالحكم إلا من خلال متبوعه ، فهو إما نعت له وإما توكيد وإما معطوف يشرّك بينه وبين المتبوع حروف معينة تعرف بحروف العطف .

وليس معقولاً في الكلام السوي – بله البليغ – أن يقصد إلى اطّراح المتبوع الذي أسس عليه الحكم واستبدال متبوعه به ، ذلك أمر بديهي . تقول رأيت أخاك علياً إذا أردت أن تبيّن أي أخ من إخوان المخاطب رأيت .

فـ « علياً » بيان لما قبله يستمد موقعه في التركيب من المتبوع ، وتقول رأيت علياً أخاك إذا كان « علي » اسماً يشترك فيه أخو المخاطب مع آخرين فيراد هنا تبيينه بأنه أخو المخاطب .

ولقد عقد النحاة لهذا البدل باباً في التوابع ووضعوا له قواعد ، وميزوه بمزايا بلغ بها بعضهم ثمانية أمور :

الأول أن العطف لايكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتقات ، والبدل يكون مضمراً أو تابعاً لمضمر .

الثاني أن البيان لايخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره ويكون ذلك في البدل.

الثالث أن البيان لايكون جملة بخلاف البدل .

الرابع أن البيان لايكون تابعاً لجملة .

الخامس أن البيان لايكون فعلاً تابعاً لفعل والبدل يكون كذلك .

السادس أن البيان لايكون بلفظ الأول ، والبدل يكونه .

السابع أنه ليس في نية إحلاله محل الأول والبدل يكون كذلك .

الثامن : أن البيان ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل [3] .

(٢) يقول ابن مالك : التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا .
(٣) مغني اللبيب ج٢ ص ١٠٥ – ١٠٨ .

—٣—

إن التفريق بين ما يعرف عند النحاة بعطف البيان وبين البـدل ليس إلا تفريقاً صناعياً اقتضته الصناعة النحوية . ذلك أن ملاك هذا التفريق أمران أساسيان عند النحاة أولهما هو أن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق . فما يستحق من الاسماء أن ينعت ، يستحق أن يعطف عليه عطف بيان . وهذا أمر لايقوم على أساس صحيح من طبيعة التراكيب ووظائف أجزائها وعلاقاتها بعضها ببعض . وأثر الاصطناع فيه واضح لامراء فيه .

واما الأمر الثاني فهو أن البدل — وهو عندهم المعتمد بالحديث — على نية تكرار العامل . فحيث يسوغ تكرار العامل يكون التابع الجامد صالحاً للبدلية ، وحيث تمنع الصناعة النحوية تكرار العامل أولا تستسيغه يكون التابع عطف بيان . يقول ابن مالك في عطف البيان :

وصالحاً لبـدلية يُرى في غير نحو ياغلامُ يعمرا
ونحو بشرٍ تابع البكريّ وليس أن يبـدل بالمرضيّ

ذلك أنه لو نادى منادٍ غلاماً اسمه يعمر فقال : ياغلامُ يعمرَ فإن حق المنادى أن يبنى على الضم لأنه نكرة مقصودة ، فإذا أتبع المنادي بمبيّن له تابع لمحله من الاعراب وهو النصب ، لم يجز أن يقدّر تكرار العامل أي حرف النداء لأنّ الاسم الواقع موقع التابع اسم علم فلا يجوز أن ينصب على المحل بعد حرف النداء ، بل يجب بناؤه على الضم .

وفي البيت الثاني من بيتي ابن مالك إشارة إلى قول القائل :

أنا ابن التاركِ البكريّ بشرٍ
عليه الطيرُ ترقبه وقوعا

فلو أنك أسقطت الاسم المتبوع (البكري) وهو معمول لاسم الفاعل (التارك) مضافاً إليه ثم جعلت مكانه الاسم التابع وهو (بشر) لم يجز ولم

يتأتّ لك تكرار العامل لأن اسم الفاعل المقترن بأل لا يجوز أن يضاف إلى معموله إلا إذا كان معموله مقترناً بأل أيضاً . على أن هذا مما لم يجتمع عليه النحاة بل ذهب بعضهم إلى جوازه (٤) .

ولعل دعوى إسقاط المتبوع والاعتداد بالتابع في ما سموه البدل من أغرب غرائب النحاة، لأنها مناقضة لطبيعة ما يراد في تعبير المتكلم .

وإن من أعجب أقوالهم قول ابن يعيش في شرح المفصل : « البدل ثانٍ يقدرّ في موضع الأول نحو قولك (مررت بأخيك زيد) . فزيد ثان من حيث كان تابعاً للأول في إعرابه ، واعتباره بأن يقدر في موضع الأول حتى كأنك قلت مررت بزيد فيعمل فيه العامل كأنه خال من الأول » . على أنه لا ينكر حقيقة هذا الذي يسمى البدل وما جيء به من أجله فيقول : « والغرض من ذلك البيان » (٥) .

وقد قال بذلك من قبله الزمخشري فذهب إلى أن البدل هو المعتمد بالحديث ، وأن المبدل منه بمثابة التوطئة والتمهيد . ثم جاء ابن يعيش يشرح ذلك ويزيد عليه فيقول : « فعلمت بذلك أن المعتمد بالحديث هو الاسم الثاني ، والأول بيان . فالبيان في البدل مقدم وفي النعت والتأكيد مؤخر (٦) .

وهذا من الغرابة بمكان ، إذ كيف يكون التبيين لشيء لم يذكر فلم يعرف أو يُسَمَّ أولاً ؟

على أن بين المشتغلين بالعربية من قد يذهب في هذه المسألة مذهباً يحسبه تيسيراً ، وما هو من التيسير في شيء . فيدعو إلى أن يضم عطف البيان إلى

(٤) ذلك هو الفراء . شرح الاشموني ج ٣ ص ٨٨ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ج٣ ص ٦٣ .
(٦) نفسه ص ٦٦ .

البدل فيكون كله بدلاً ، لأن عطف البيان وبدل الكل من الكل شيء واحد . والحق أن يكون عكس ذلك :أن يضم موضوع ما يسمى البدل إلى قرينه المسمى عطف البيان فيكون كل ذلك ضرباً من البيان التابع .

وحينئذ يمكن أن يفصل القول في البيان ، على الوجه الآتي :

البيان : اسم أو فعل أو جملة يبيّن به ما قبله من اسم أو فعل أو جملة . وإذا كان اسماً كان جامداً غير مشتق ، ولا يعامل معاملة المشتق من حيث الوصف به على سبيل الإسناد أو النعت أو وصف الحال .

والبيان ضربان : الأول هو البيان التابع .والمراد بالتبعية موافقة ما يبيّنه في الاعراب نحو هـذا أخوك عليٌّ ، ورأيت القـوم أكثرهم .ونحو قوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه) [٧] ونحو قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) [٨] ونحو قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يَلْقَ أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا)[٩] ونحو قوله تعالى (أمَدَّكم بما تعلمون أمَدَّكم بأنعام وبنين) [١٠]

ويجوز في هذا الضرب أن يختلف البيان عن متبوعه في التعريف والتنكير فتبيّن النكرة بالمعرفة نحو قوله تعالى (فيه آيات بينات مقام ابراهيم) [١١] .

فان الاسم المتبوع نكرة (آيات بينات) والبيان التابع معرفة (مقام ابراهيم) .

وكأن يكون المتبوع معرفة وبيانه نكرة كقوله تعالى (كلا لئن لم ينته لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة) [١٢]

(٧) البقرة ٢١٨ .
(٨) آل عمران ٩٧ .
(٩) الفرقان ٦٨ ، ٦٩ .
(١٠) الشعراء ١٣٢ ـ ١٣٣ .
(١١) آل عمران ٩٧ .
(١٢) القلم ١٥ .

وقد يكرر العامل الداخل على المتبوع فيتصل بالتابع على سبيل التأكيد نحو قوله تعالى « قال عيسى ابنُ مريم اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكونُ لنا عيداً لأوّلنا وآخرنا وآيةً منك » (١٣) .

ونحو قوله تعالى « قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استُضْعِفوا لمن آمن منهم أتعلمون أن صالحاً مرسل من ربه » (١٤) .

وقوله تعالى « لقد كان لكم في رسولِ الله أسوةٌ حسنة لمن كانَ يرجو الله واليومَ الآخر » (١٥).

—٤—

ولا بدّ هنا من التنبيه على امر فيه منزلق لم يكد يسلم منه أكثر المشتغلين بالنحو . ذلك كلامهم على مايسمى بدل الغلط . وهو الذي يكاد ينفرد باستحقاق مفهوم البدلية ، وقد صرح بذلك نفر منهم . وهم يمثلون له بهذا المثل القبيح مررت برجل حمار ، كأن القائل أراد أن يقـــول مررت بحمار فغلط ثم استدرك بعد ذلك (١٦) .

وأحسب أن قواعد اللغة — أي لغة — لايمكن أن تعتدّ بالغلط أو تعتبر به فتضع له القواعد (١٧) .

والضرب الثاني من أضرب البيان هو البيان المخالف أي المنصوب على الخلاف أو البيان غير التابع .

---

(١٣) المائدة ١١٤ .
(١٤) الأعراف ٧٥ .
(١٥) الأحزاب ٢١ .
(١٦) شرح المفصل لابن يعيش ج ٣ ص ٦ .
(١٧) قال الاشموني في تنبيهاته : رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال : لا يوجد في كلام العرب . نظما ولا نثرا . شرح الاشموني ج٣ ص ١٣٠ .

وهو إما بيان مقدار أو عدد أو بيان نسبة أي إسناد كما مر . وحق هذا الضرب النصب – كما سلف – لانه لايطابق مايبينه ولكن يكون فيه شيء من التميز والاستقلال يرقى به عن التبعية إلى المرتبة الوسطى مرتبة النصب . تقول عندي عشرون كتاباً فعشرون اسم من اسماء العدد وهو صالح لأن يعدّ به كل مافي هذا القدر من الذوات أو مافي حكمها ، فإذا أردت تبيين هذا المقدار جئت باسم الذات بعده منصوباً .

وأما بيان النسبة أو بيان الإسناد فهو أيضاً كشف عن ابهام الإسناد أو تبيين المراد به على وجه التخصيص ، ومثل ذلك يكون في الوصف .

قال تعالى « نعم الثواب وحَسُنَتْ مرتفقاً » (١٨) .

وقال تعالى « وساء لهم يوم القيامة حملا » (١٩) .

وقال تعالى « فقال لصاحبه وهويحاوره أنا أكثرمنك مالاً وأعزّ نفراً » (٢٠)

وإن من هذا الضرب من البيان مايسميه النحاة المفعول المطلق وهو في الحقيقة ليس بمفعول ولا مطلق ، بل هو إما وصف للفعل نحو سرت سريعاً ، ومشيت طويلاً ، وإما توكيد له نحو قمت قياماً ، ونحو قوله تعالى « ثم إني أعلنت لهم وأسررت لهم إسرارا » (٢١) وإما بيان نحو قوله تعالى « ثم إني دعوتهم جهارا » (٢٢) و قوله تعالى « وحُمِلَتَ الأرض والجبال فَدُكّتا دكةً واحدة » (٢٣) .

وإن في كلام بعضهم مايشعر بأن هذا المصدر النكرة المنصوب إنما يقع وصفاً للفعل وهو يسميه حالاً . ذلك قول ابن مالك .

(١٨) الكهف ٣١ .
(١٩) طـه ١٠١ .
(٢٠) الكهف ٣٤ .
(٢١) نوح ٧ .
(٢٢) نوح ٨ .
(٢٣) الحاقة ١٤ .

ومصـــدر منكر حالاً يقـــع
بكثرة كـ « بغتـــةً زيد طلـــع »

وواضح أن المصدر المنصوب هنا يصف الطلوع وهو المعبّر عنه بالفعل . وكذلك الأمر في مايبين الفعل ويكشف عن حقيقته . وذلك واضح في الآية الكريمة « ثم إني دعوتهم جهارا » فالجهار بيان لدعوتهم من دون حاجة الى تأويل أو تفسير .

— ٥ —

وبعد فإن البيان معنى ، ومعاني النحو حقها أن تؤدى بالحروف ، ولذلك قالوا فيها حروف المعاني .

وحرف المعنى الذي وضع للبيان ليؤديه في الأسماء هو (من) في أحد معانيها . تقول عندي قفيز من برّ ، أو رطلٌ من عسل . وعندي خمسة من الإخوة ، ورأيت مائة من الجند . قال تعالى « مثلُ الجنةِ التي وعِد المتقون فيها أنهار من ماء غير آسنٍ وأنهار من لبن لم يتغير طعمهُ وأنهار من خمرٍ لذةٍ للشاربين وأنهارٌ من عسلٍ مصفى » (٢٤) .

والبيان ايضاً معنى من معاني الإضافة ، وتسمى الإضافة حينئذٍ إضافة بيانية ، ويحدّها النحاة بأنها بمعنى (من) نحو عندي ثوب خزّ وخاتم فضةٍ . ونحو ذلك .

— ٦ —

ولننظر في صور البيان التي ألمت بها هذه العجالة سنجد أنها تقوم على أصلين اثنين : إما التبعية والمطابقة في الإعراب ، وإما الخلاف في الإعراب إما نصباً ، وإما خفضاً (جراً) بأداة (حرف الخفض أي الجر) أو بالإضافة . ولعل لكل حال من هذه الأحوال خصيصة معنوية يتميز بها ويؤدي غرضه بها .

(٢٤) سورة (محمد) الآية (١٥) .

فأما البيان المطابق في الإعراب وهو التابع فإن فيه مافي التطابق من معنى التكافؤ والتوازن بين البيان وما يبينّه . ولذلك ادعى بعض النحويين لبعض صوره معنى البدلية ومايراد بها من الاستقلال بل كونه هو المقصود بالحكم . يقال مثلاً : هذا خاتمٌ ذهبٌ وهذا ثوبٌ قطنٌ .

وأما إذا جيء بـ (من) للنص على معنى البيان كأن يقال هذا خاتم من ذهب وهذا ثوب من قطن . وكقوله صلى الله عليه وسلم لمن جاء خاطباً امرأة وهو لايملك مايعطيها مهراً : (التمس ولو خاتماً من حديد)[٢٥]، فان في (من) معناها الحسيّ الذي جازته إلى معنى البيان . ذلك أن أصل معناها في البيان هو معنى التبعيض ، وهي حين تكون لمعنى البيان فهي في ذلك على سبيل المجاز ، أو أن معناها في البيان ظل لمعناها في التبعيض [٢٦] .

وأما البيان المنصوب نصب الخلاف فإن المقصود به — على ما يُظن — تنصيص على أمارة من أمارات الوصف فيها أثارة من معنى الحال ، ذلك يلمح في مثل : هذا ثوب حريراً وهذا خاتم حديداً .

ويلمح المعربون في مثل هذه المواضع حرف الخفض (الجر) محذوفاً منصوباً ما بعد موضعه على مايدعوه بعضهم نزع الخافض ، فكأنه قيل هذا ثوب من حرير وهذا خاتم من حديد ، ثم استغني عن حرف الجر لتعيّن معناه وتعيّن موضعه [٢٧] .

— ٧ —

وإن مما ينبغي أن يقف عنده البحث بعد ذلك كله تسميتهم البيان المطابق التابع عطفاً . قال ابن مالك :

(٢٥) شرح صحيح الترمذي ج ٥ ص ٣٥ .
(٢٦) الأصل في (من) أن تكون لابتداء الغاية ، ومجازه التبعيض ومجاز التبعيض البيان . والله أعلم .
(٢٧) بذلك يتحدث النحاة حين يعللون نصب الاسم بعد (لا) التي لنفي الجنس، او بناؤه على الفتح .

العطف إما ذو بيان أو نسق . . . الخ

وأغلب كتب النحو ولا سيما كتب المتأخرين تسميه عطف البيان . على أنهم يعرّفون العطف بأنه الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه [٢٨] . ومعنى عطفت الشيء ثنيته وأملته [٢٩] . فالعطف إذن جمع شيئين أحدهما الى الآخر أو ضم طرفي شيء . وهذا المعنى لا أثر له في التابع المبيّن الذي يشبه الصفة ، أو كما يقول ابن مالك :

فذو البيان تابع شبه الصفـــة حقيقة القصد بـــه منكشفة

ولا يظهـــر أن بينه وبين عطف النسق ، وهو اسم منطبق على مسماه ، تشابهاً أو تلاقياً الإ في أمر واحد هو التبعية في الإعراب وذلك أمر يشاركهما فيه كل التوابع .

وفي العطف لابدّ من وجود عاطف وهو الحرف الذي يشرّك مابعده مع ماقبله في الحكم والمعنى أو في الحكم فقط . وليس في هذا الباب أداة يعطف بها التابع المبيّن على متبوعه وتكون الوسيلة للتشريك في الحكم وفي المعنى [٣٠] . فهو ليس بعطف على الاطـــلاق لامن حيث معناه ولا من حيث موقعه من الكلام .

وفي هذه التسمية أيضاً شيء من التجوّز لاداعي له ، بل إن فيها شيئاً غير قليل من عدم الدقة .

ذلك أن هذا التابع ، إن صح أن يلحق بباب العطف ، فهو معطوف كالمعطوف عطف نسق من حيث التبعية والموقع من التركيب ، وليس هو

(٢٨) حاشية الصبان على الأشموني ج ٣ ص ٨٦ .

(٢٩) المصباح المنـــير .

(٣٠) يراد بهذا التنبيه على ضربي حروف العطف ، تلك التي تشرك في المعنى وفي الحكم وهي أكثرها كالواو والفاء واو وثم ، وما يراد بـــه الاضراب والاستدراك ك (بل ولكن ولا) .

بعطف لأن العطف – إن جاز أن يؤخذ به – هو الحال التي عليها هذا الاسم ، والاسم حينئذٍ معطوف . وقد يجاب ذلك بأنه من باب المجاز العقلي باسناد الوصف لغير ماهو له نحو ليله قائم ونهاره صائم ، وهو معنى في هذا المقام لا موجب له ولا مقتضى لمعناه ، فوق أنه يوقع في اللبس ولا يليق بمثل هذا العلم الذي ينبغي فيه أن تسمى الأشياء بأسمائها حتى لاتختلط الحقيقة بالمجاز وحتى لاتتداخل المسميات والمصطلحات فيضل فيها الدارس ولا يهتدي سبيلا .

خاتمة :

إن الذي ترمي إليه هذه النظرة الأخرى في النحو وبعض مسائله وأبوابه ، هو استجلاء معاني النحو وتبيّن علاقة الإعراب وأحواله بأحوال المعاني المختلفة ، وتميز طرائق التعبير بعضها عن بعض . والاهتداء بمعاني النحو في أساليب الكلام ومراتبها من الدقة والإصابة ، وتفاوتها في الإيجاز والإسهاب ، وفي الوضوح والإبهام .

وإن إخلاء النحو من معانيه ، واستبعاد تلك المعاني من الدراسة النحوية هو الذي يصمه بالجفاف والجفاء ومرارة المذاق ومجانفة الأذواق .

* ★ *